

مطالبة



نقابة العاملين بمؤسسة البترول الكويتية

تطالب باسم كافة العاملين بالمؤسسة

سمو رئيس مجلس الوزراء ورئيس المجلس الأعلى للبترول
الشيخ / ناصر المحمد الأحمد الصباح

وجميع أعضاء المجلس الأعلى للبترول ممثلاً بـكل من معالي الوزراء والسادة:

نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية

الشيخ / محمد صباح السالم الصباح

وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء

السيد / فيصل الحجري

وزير الكهرباء والماء ووزير النفط بالوكالة

المهندس / محمد العليم

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

الشيخ / صباح الخالد الصباح

وزير المالية

السيد / بدر الحميضي

محافظ بنك الكويت المركزي

الشيخ / سالم عبدالعزيز الصباح

السيد / عبدالرحمن راشد الهارون السيد / موسى جعفر معرفي السيد / هشام سليمان العتيبي

الدكتور / عبدالرحمن صالح المحيلان الدكتور / عماد محمد العتيقي الدكتور / خالد محمد بودي

الدكتور / محمد بطيخان الدويهيبي السيد / سليمان نصف العماني الدكتور / علي محمد اكبر

التجاوب مع المطالب العادلة لموظفي المؤسسة وعموم العاملين بالقطاع النفطي بخصوص الإسراع في إنجاز وإقرار الزيادة العامة لرواتب العاملين في القطاع، والتي طال انتظارها نتيجة لتعثر التام نصاب المجلس الأعلى للبترول لفترة طويلة على الرغم من أهمية المواضيع المدرجة على جدول الأعمال والتي يعتبرها الجميع بلا أدنى شك من صلب اهتمام كافة الكوادر والكفاءات البشرية التي باتت تتسابق على هجرة القطاع بسبب ضعف وشبه غياب الرعاية والتقدير.

سمو الرئيس .. معالي الوزراء والسادة أعضاء المجلس الأعلى للبترول

عشرات السنين والمجتمع الكويتي بأسره خير شاهد على الجهود والتضحيات المبذولة من قبل منتسبي القطاع النفطي في سبيل رفعة شأن الكويت وفي تأمين وتعزيز دور الاقتصاد الوطني الكويتي، إلا أن أبناء ومنتسبي القطاع لا زالوا يعانون الأمرين بسبب ضعف الإهتمام بالبنى التحتية النفطية وتكرار الانفجارات التي حصدت ولا تزال تهدد أرواح العديد من منتسبي القطاع، إضافة إلى ضعف الإهتمام بالعناصر الوطنية العاملة في القطاع النفطي في المقام الأول، وما أبلغ دلالة على ذلك سوى الخطوة التي حصل عليها إخواننا العاملين في كل من القطاع الخاص والقطاع الحكومي وذلك بتوفير العديد من التشريعات والقرارات التي تؤمن لهم التعايش الإيجابي في بيئات عمل متوازنة كقانون دعم العمالة الوطنية، ناهيك عن توفير الكوادر المالية الواحد تلو الآخر لمختلف الشرائح المهنية علاوة على زيادة بدل الإيجار و علاوة غلاء المعيشة، في حين ما يزال العاملين بالقطاع النفطي خارج دائرة هذه التشريعات والقرارات بصورة حولت هذا القطاع الحيوي إلى قطاع طارد للكفاءات الوطنية الشابة حتى سجلت ظاهرة الإستقالات والتسرب الوظيفي أرقاما قياسية غير مسبوقة خلال الأعوام الثلاثة الماضية.

توفير الوقت والنصاب اللزمين لعقد اجتماع المجلس الأعلى للبترول لهو اقل ما تنتظره جموع العاملين في القطاع النفطي من قبل أعلى جهاز مختص في الدولة.

معالي وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء

لا يخفى على الجميع الدور المؤثر للأراء والتوجهات التي تتبنونها من خلال تمثيلكم لديوان الخدمة المدنية في الإسراع أو تأجيل أو حتى تعطيل الزيادة العامة لرواتب العاملين في القطاع النفطي والمتفق عليها فيما بين مجلس إدارة المؤسسة من جهة وجميع النقابات النفطية من جهة أخرى، سواء في هذه المرحلة أو من خلال المراحل التالية لاعتمادها من قبل مجلس الوزراء ومجلس الخدمة المدنية، لذا نأمل منكم التعاون وحسن التنسيق في سبيل سرعة إقرار هذه المكتسبات الوظيفية المعطلة.

السادة أعضاء السلطة التشريعية الكرام

لا ينكر أحد دوركم في تفعيل أدوات الرقابة البرلمانية بمختلف أنواعها، إلا أن الكوادر البشرية العاملة في القطاع النفطي لم يكن لها من كل ذلك نصيب .. مواقفكم الصريحة من الزيادة العامة لرواتب العاملين في القطاع والمتفق عليها مع إدارة المؤسسة محط أنظار وترقب عيون جميع العاملين في القطاع النفطي.

الأخوة رؤساء وأعضاء اتحاد البترول والنقابات النفطية الزميلة

دعوة صادقة من إخوانكم في نقابة العاملين بمؤسسة البترول الكويتية لتوحيد المواقف والصفوف وشحد الهمم، والارتقاء بالمسئوليات التي تشرطنا بحملها منذ نيلنا ثقة جميع منتسبي القطاع النفطي وذلك لمواكبة ما تحمله الأيام القادمة من تطورات حاسمة تمس مصالح عمالتنا الوطنية المخلصة.

تاريخ القطاع النفطي لم يشهد أبداً أي تواني أو تراخي في تحصيل أي مكتسبات وظيفية معطلة .. بهمم الجميع نرتقي بدور الكوادر البشرية الوطنية.

معاً .. نستكمل عملية إصلاح وتطوير القطاع النفطي

مجلس إدارة

نقابة العاملين بمؤسسة البترول الكويتية